

5 منظمات حقوقية تدعو لتشكيل لجنة أممية للتصدي لجرائم السيسي وقضائل



الأربعاء 27 فبراير 2019 10:02 م

وأعلنت منظمة العفو الدولية (أمнести)، عن تقريرها السنوي حول "حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2018"، والذي ركزت فيه على أن مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده بإسطنبول يعد "إعداداً خارج نطاق القضاء"، في ظل تهاون دولي إزاء حقوق الإنسان، ما جرّأ بعض الدول على ارتكاب مزيد من الانتهاكات

وأوضح التقرير الصادر، الثلاثاء، أن "المفوضية الأممية لحقوق الإنسان ضغطت من أجل إجراء تحقيق محايد، لكن السلطات السعودية لم تقم بإجراء تحقيق مستقل حتى اليوم".

وأشارت المنظمة إلى أن حادثة خاشقجي أشعلت شرارة غضب عالمي غير مسبوق، طالب السلطات السعودية بإجراء تحقيق في الحادثة، بل وحفّز دولاً مثل الدنمارك وفنلندا على اتخاذ إجراءات نادرة؛ بتعليق عمليات تزويد السعودية بالأسلحة، في حين لم تُتخذ ذات الإجراءات في أمريكا وبريطانيا وفرنسا

المجتمع المتهاون

وركزت "العفو الدولية" في تقريرها على أن "التهاون المخيف الذي يبديه المجتمع الدولي إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جرّأ الحكومات على اقتراف انتهاكات فظيعة خلال 2018، وذلك بمنحها شعوراً بأنها لا تخشى مواجهة العدالة".

وتساءلت: "كيف استمرت السلطات في مختلف بلدان المنطقة، بلا خجل، بشن حملات قمع بلا هوادة لسحق المعارضة، وقمع المحتجين والمجتمع المدني، والمعارضين السياسيين، وغالباً بدعم غير معلن من حلفاء أقوياء؟".

غياب المساءلة

وقال محمد السكتاوي، الكاتب العام لمنظمة العفو الدولية بمكتب المغرب: إن "الدول الكبرى تُغلب مصالحها الاقتصادية على حقوق الإنسان، ما شجّع دول المنطقة على التماهي في الانتهاكات".

وتابع: "صمت الدول الكبرى يبعث رسالة، مفادها: ارتكبوا ما شئتم من انتهاكات، والمقابل هو مقايضات مالية كبرى وصفقات تجارية على حساب حقوق الإنسان".

وأضاف السكتاوي: "قتل إسرائيل للفلسطينيين، ومقتل خاشقجي داخل قنصلية بلاده بإسطنبول، يعدان مثالين ساطعين على غياب المساءلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

من جانبه كشف فيليب لوثر، مدير البحوث وكسب التأييد للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمنظمة، عن أنه "لطالما وضع حلفاء الحكومات في المنطقة، مرةً تلو أخرى، الصفقات التجارية المربحة أو التعاون الأمني أو مبيعات الأسلحة بمليارات الدولارات، قبل حقوق الإنسان، مما أدى إلى تأجيل الانتهاكات، ما جعلها تشعر أنها فوق القانون".

تعليق مبيعات السلاح

وفي إشارة إلى السعودية، دعت العفو الدولية جميع الدول إلى التعليق الفوري لعمليات بيع أو نقل الأسلحة إلى جميع أطراف النزاع في اليمن، وكذلك "إسرائيل"، ليزول كل خطر حقيقي في ارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان

وأشارت إلى أنه في ليبيا وسوريا واليمن استمر ارتكاب جرائم الحرب، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني

وأكدت أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي استمر في التسبب بمعاناة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في سياساته المتعلقة بتوسيع المستوطنات غير القانونية، وحصاره الدائم لقطاع غزة، تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي